إعلان القاهرة الوزاري

نحن، وزراء ورؤساء وفود الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها، المجتمعين في القاهرة، مصر، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2025، لإعادة تأكيد التزامنا المشترك بالحفاظ على البحر الأبيض المتوسط وموارده البحرية والساحلية واستخدامها المستدام، باعتبارها حجر الزاوية للاستقرار والازدهار والتنمية المستدامة في المنطقة،

1. إذ نحتفل بكل فخر بالذكرى الخمسين لخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية برشلونة ما بعد ريو (الذكرى الخمسين/الثلاثين)، وهي علامة فارقة توفر فرصة فريدة للتأكيد على التقدم المُحقق في حماية البيئة البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها، كما يُوفر فرصة للاعتراف بالنجاحات المُحققة نتيجة التعاون الإقليمي تحت مظلة الاتفاقية وبروتوكولاتها، ولتجديد العزم على مواجهة التحديات المستمرة والناشئة التي تهدد البحر الذي نتشاركه؛

2. ومع تصميمنا على ضمان استمرار منطقة البحر الأبيض المتوسط منارة للتعاون متعدد الأطراف والسلام والازدهار والإشراف البيئي والتنمية العادلة والشاملة والمستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية، كما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 "المستقبل الذي نريده"، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، وميثاق الأمم المتحدة للمستقبل لعام 2024؛

3. وإذ ندرك أن ازدهار مجتمعاتنا واقتصاداتنا وقدرتها على التحمل يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بصحة النظم البيئية البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط وإدارتها المستدامة وقدرتها على التحمل، مما يتطلب حوكمة بيئية شاملة وتصميمًا جماعيًا لتسريع الحلول المستدامة نحو اقتصاد أزرق مستدام بما يتماشى مع الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات، مع الاعتراف بالظروف والقدرات الوطنية للأطراف المتعاقدة، والحاجة إلى دعم معزز من جميع المصادر، بما في ذلك التمويل الذي يمكن الوصول إليه، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا، لتسهيل تنفيذها الكامل والفعال لتعزيز حماية البيئة البحرية والساحلية والحفاظ عليها؛

4. إذ نتبنى اعتماد الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ في المستقبل بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق خارج نطاق الولاية الوطنية (اتفاقية BBNJ) والتي تمثل خطوة تاريخية في ضمان حماية التنوع البيولوجي الهائل في المناطق خارج نطاق الولاية الوطنية وإدارته بشكل مستدام، تكمله الجهود الإقليمية في إطار اتفاقية برشلونة، في حماية النظم البيئية البحرية والساحلية؛

5. وإذا نذكّر بالإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC -3)، محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل العمل العاجل الذي عُقد في نيس (فرنسا) في الفترة من 8 إلى 13 حزيران/يونيه 2025، و بناءً على إعلان وزراء البحر الأبيض المتوسط، الذي أُعلن عنه في نفس المناسبة، مع إعادة تأكيد التزامنا المشترك بحماية البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه، كمساهمة إقليمية في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة؛

6. وإذ نشير إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA -6) رقم UNEP/ EA.6/Res.15 بشأن تعزيز جهود المحيطات لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى توسيع نطاق وسائل التنفيذ لتعزيز القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات، وإشاراته إلى برنامج البحار الإقليمية، بما في ذلك اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية وإذ نحيط علمًا بالعمل الذي قدمته خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع "حلقة عمل مجموعة الدول السبع حول دور اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية"، في إطار رئاسة مجموعة الدول السبع الإيطالية لعام 2024، كمتابعة ملموسة؛

7. وإذ نلاحظ تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة-7 UNEP/EA.7/20 بشأن الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 15/6 بشأن تعزيز الجهود المبذولة في مجال المحيطات لمواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث؛

8. وإذ يرحب بالتقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2027 ويتطلع إلى عملية تطوير الاستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة للفترة 2028-2033، التي ستستلهم من الاستراتيجية متوسطة الأجل القادمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2026-2029؛

دعوة موحدة للعمل البيئي والمناخي

9. نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاق باريس وتسريع العمل المناخي وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء العالم للحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى درجة ونصف مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة ونرحب بعقد حوار حول المحيطات وتغير المناخ من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغيّر المناخ؛

10. الترحيب بالإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ 2026-2035 (RCCAF) بالإضافة إلى سياسة وخارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي 2026-2035 (EcAp) كأطر إقليمية شاملة للنهوض بالتنمية المستدامة والقادرة على التكيف مع للمناخ في المنطقة والتقدم نحو تحقيق الوضع البيئي الجيد، والالتزام بتنفيذها بفعالية؛

11. نتطلع إلى التشغيل الفعال لمركز الأنشطة الإقليمية الجديد المعني بتغير المناخ، من خلال اعتماد ولايته واختصاصات جهات التنسيق التابعة له، في تنفيذ ولايته، بطريقة تكميلية مع الإجراءات والأنشطة الحالية، لدعم جهود الأطراف المتعاقدة لتعزيز القدرة على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية بشكل أكثر فعالية، وتقليص الأضرار الناتجة عنها، والعمل نحو تحقيق الحياد المناخي؛

12. دمج تدابير التكيف مع تغير المناخ في المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية لتعزيز القدرة على التحمل والقدرات التكيفية للمجتمعات الساحلية والنظم الإيكولوجية بما يتماشى مع اتفاق باريس؛

13. نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التدهور السريع غير المسبوق للتنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البحر الأبيض المتوسط، أحد النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي في العالم، ونشير إلى اعتماد برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Post-2020 SAPBIO) باعتباره الخطة الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط لتنفيذ إطار كونمينغ ـ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (GBF)؛

14. وإذ نعقد العزم على مواصلة تعزيز الاستجابات المتكاملة للأزمات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث من خلال اتفاق باريس، وإطار كونمينغ ـ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق خارج الاختصاص الوطني، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإعلان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات لوزراء البحر الأبيض المتوسط، بما يتماشى مع خطة عام 2030، والالتزام بتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016- (MSSD) 2035، والإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ 2026-2035 (RCCAF) وسياسة وخارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي 2026-2035 (EcAp)، كأطر توجيهية للعمل الإقليمي والوطني، وكذلك استراتيجية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظام الإيكولوجي (WEFE) في سلسلة البحر الأبيض المتوسط من المصدر إلى البحر؛

15. وإذ نؤكد على أهمية ضمان الحفظ الفعّال والإدارة المستدامة للمناطق البحرية المحمية ذات الأهمية الخاصة (MCPAs) والمناطق الأخرى ذات إدارة بيئية فعّالة (OECMs)، وبالتالي المساهمة في الجهود العالمية نحو تحقيق الهدف الثالث من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، من خلال تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020؛

16. نؤكد من جديد التزامنا بحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتوسيع شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية (MCPAs) وتحديد وإنشاء تدابير الحماية الفعالة الأخرى القائمة على المناطق (OECMs) بهدف حماية 30% من المناطق البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2030؛

17. وإذ نرحّب باعتماد خارطة الطريق للانتقال إلى الشحن منخفض الكربون في البحر الأبيض المتوسط كمساهمة إقليمية في الجهود العالمية لمعالجة انبعاثات غازات الدفيئة من السفن؛

18. وإذ ندرك الحاجة الملحة لمواءمة القطاع البحري مع أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس وتسريع الانتقال إلى مستقبل مستدام منخفض الكربون بطريقة عادلة؛

19. وإذ نحيط علمًا بتأجيل الدورة الاستثنائية الثانية للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية (IMO) لمدة عام والتي انعقدت للنظر في اعتماد إطار صافي الصفر. نواصل العمل مع جميع الشركاء لتحقيق مستويات طموح استراتيجية المنظمة البحرية الدولية لعام 2023 بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من السفن؛

20. الترحيب بدخول منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت والجسيمات في البحر الأبيض المتوسط (Med SOx ECA) حيز التنفيذ، كخطوة إلى الأمام في تعزيز التعاون الأقاليمي من أجل التنمية المستدامة والقادرة على التكيف مع المناخ، والالتزام بإنهاء عملنا في استكشاف جدوى التعيين المحتمل للبحر الأبيض المتوسط، ككل، كمنطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد النيتروجين (Med NOx ECA) وفقًا للملحق السادس لاتفاقية منع التلوث الناجم عن السفن؛

21. وإذ نؤكد من جديد الالتزام بتعزيز التعاون الأقاليمي بين مناطق الدانوب والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط من المصدر إلى البحر من أجل تعزيز قدرة أحواض الأنهار و المناطق الساحلية على التحمل وتحسين صحة النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة واستدامتها، بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في المادتين 4 و5 من إعلان الاجتماع الوزاري الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة حول المحيطات (UNOC-3)؛

22. وإذ ندرك دور اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط العمل في دعم البلدان والمناطق في معالجة التلوث البحري وتعزيز الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بالمحيطات في خطة عام 2030، و نلتزم برفع مستوى الوعي بنظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ـ اتفاقية برشلونة وتعزيز مشاركتها، حسب الاقتضاء، في الفعاليات العالمية المتعلقة بالمحيطات بمشاركة الأمانة ودعمها؛

23. نؤكد مجددًا تصميمنا وطموحنا للعمل معًا، بما يتماشى مع إعلان الاجتماع الوزاري الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة حول المحيطات وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 14/5، نحو الوفاء بولاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانونًا بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، نلتزم بشكل خاص بالتعاون بناءً على تجربة البحر الأبيض المتوسط والأدوات والتدابير الراسخة لمعالجة القمامة البحرية، ولا سيما النفايات البلاستيكية البحرية؛

24. ونكرر التزامنا بتصعيد الإجراءات لمعالجة التلوث، بما في ذلك القمامة البحرية، في البحر الأبيض المتوسط، من خلال:

a. تعزيز التنفيذ الفعال للخطة الإقليمية الملزمة قانونًا لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط والخطط الإقليمية لإدارة الزراعة وإدارة تربية الأحياء المائية وإدارة مياه الأمطار الحضرية في البحر الأبيض المتوسط بموجب المادة 15 من بروتوكول المصادر والأنشطة البرية؛

b. تحديد وتنفيذ التدابير اللازمة لمنع التلوث البلاستيكي والسيطرة عليه والحد منه عند المصدر، ولا سيما القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة ومعدات الصيد المهجورة والمفقودة والمهملة بطريقة أخرى والانتقال إلى بدائل أكثر أمانًا وأكثر استدامة من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الدائري التي تتضمن من بين أمور أخرى عمليات إعادة التدوير، من خلال اعتماد أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وتطبيق مبدأ مسؤولية المنتج الممتدة؛

c. العمل على تنظيم الإنتاج والاستهلاك من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد الأكثر ضررًا بالبيئة واستخدام بعض المواد الكيميائية المثيرة للقلق في البلاستيك والحد منها تدريجيًا بهدف القضاء عليها بحلول عام 2030، استنادًا إلى المعايير التي سيتم تحديدها، لا سيما تلك التي تتلامس مباشرة مع المستهلكين وتلك التي من المرجح أن تسبب ضررًا أو تعيق التدوير؛

d. الاستثمارات في مجال المعالجة الفعالة لمياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية والصناعية، وفي الإدارة البيئية السليمة للنفايات بما في ذلك البنية التحتية ذات الصلة، وإعادة التدوير، ونهج الاقتصاد الدائري لمنع التلوث البري والبحري؛

e. تعزيز التنفيذ الفعال لخطة العمل البحرية للبحر الأبيض المتوسط للفترة 2026-2035 في إطار بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن استكشاف واستغلال الجرف القاري وقاع البحر وباطن أرضه (البروتوكول البحري)؛

f. تعزيز التعاون في مجال أنظمة الرصد وجمع البيانات والإنذار المبكر للكشف عن التلوث بين الأطراف المتعاقدة بين الشركاء الإقليميين حسب الاقتضاء؛

25. حث الأطراف المتعاقدة على تنفيذ خطط العمل الوطنية وبرامج التدابير، باعتبارها أدوات رئيسية للسياسة على المستوى الوطني للنهوض بالتنمية المستدامة وحماية البيئة في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع تعزيز الاتساق مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية الأخرى؛

26. الإقرار مع التقدير بمساهمة البرنامج المتوسطي (MedProgramme) الممول من مرفق البيئة العالمي في تعزيز الأمن البيئي للبحر الأبيض المتوسط من خلال معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان؛ ودعوة مرفق البيئة العالمي إلى البناء على إنجازات البرنامج المتوسطي ومواصلة دعم دول البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك من خلال برنامج جديد يتم تمويله في الفترة البرنامجية التالية لمرفق البيئة العالمية؛

الاقتصاد الأزرق المستدام: رافعة مهمة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة

27. التطلع إلى تعزيز دعم تنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام من أجل الرفاهية والازدهار، مما يُساهم في زيادة فرص التوظيف وبالتالي يُشكل حافزًا لانتقالٍ أخضر وعادل بشكل أسرع في المنطقة؛

28. وإذ نأخذ في الاعتبار مع التقدير بأهمية الإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط لعامي 2015 و2021 التي تلتزم بتعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارطة طريق التنفيذ ذات الصلة، فضلا عن المبادرات الإقليمية العديدة التي تقدم مساهمة كبيرة لتحقيق هذه الغاية؛

29. الدعوة إلى التكامل والتنفيذ الفعالين لتخطيط الحيز البحري (MSP) والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ضمن الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لضمان لتحقيق التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والحلول القائمة على الطبيعة في السياسات البحرية والساحلية وكذلك للتخطيط المتسق والمستدام لاستخدام الأراضي والبحار لضمان التنمية كعامل تمكين للاقتصاد الأزرق المستدام؛

30. العزم على تعزيز الابتكار البيئي والبنية التحتية المستدامة والكفاءة في الصناعة، كمكونات متكاملة للاقتصاد الدائري الذي يوفر مسارًا تحويليًا للنمو الاقتصادي الذي يحمي البيئة ويخفف من انبعاثات غازات الدفيئة ويعزز الحياد المناخي، مع توليد وظائف عالية الجودة وفرص جديدة للازدهار الشامل؛

31. تجديد التزامنا بتحقيق وصون بحر متوسط صحي، خاضع للرصد الجيد وقادر على التحمل، وفي حالة بيئية جيدة، تُحفظ فيها النظم البيئية وتُستعاد، ويُخفّض فيه استهلاك الموارد وتُعزّز الكفاءة، وتكون أنماط الاستهلاك والإنتاج متوافقة مع مبادئ الاستدامة، ويتم استخدام الابتكار والتكنولوجيا بمسؤولية لمنع المخاطر البيئية والتخفيف من آثارها، بما يوفر أساسًا قويًا لاقتصاد أزرق مستدام؛

32. نؤكد من جديد التزامنا باتخاذ إجراءات حاسمة وجماعية لضمان استدامة مصايد الأسماك وتعزيز مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم بما يتماشى مع إعلان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لوزراء البحر الأبيض المتوسط؛

33. نرحب باعتماد الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2026-2035 (MSSD) و ندعوالسلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة والمبادرات الإقليمية إلى دمج أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2026-2035 (MSSD) وتوجهاتها الاستراتيجية ومبادراتها الرئيسية، حسب الاقتضاء، في خططها الإنمائية، والمساهمة في تنفيذها الفعال، باعتبارها الإطار المرجعي الاستراتيجي الإقليمي الرائد للتنمية المستدامة الذي يرفع مستوى الطموح لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط؛

34. تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة وآليات التمويل المبتكرة التي تمكّن بلدان البحر الأبيض المتوسط من الانتقال نحو اقتصادات فعالة من حيث استخدام الموارد ومرنة مناخيًا وإيجابية تجاه المحيطات؛

35. استكشاف إمكانات الاقتصاد الأزرق المستدام وتحديدها واستخدامها بفعالية لتوفير مجموعة من الحلول لكل من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والعديد منها حلول قائمة على الطبيعة، من خلال تعزيز حماية واستعادة النظم البيئية الساحلية مثل الأعشاب البحرية

وقدرتها على امتصاص الكربون وتخزينه، وبالتالي الحث على إعطاء الأولوية والاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة لبناء القدرة الساحلية على التحمل وحماية التنوع البيولوجي وتحقيق الأهداف المناخية في المنطقة؛

36. الدعوة إلى دعم معزز لنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل وسياسات وإجراءات بناء القدرات كعوامل تمكين حاسمة للانتقال المستدام للاقتصاد الأزرق من أجل تعزيز الوصول إلى التقنيات المبتكرة وأفضل الممارسات وتبادل المعرفة؛

37. تعزيز قدرات السلطات دون الوطنية والمحلية وكذلك البلديات الساحلية على دمج الاقتصاد الأزرق المستدام كجزء من سياساتها وخططها التشغيلية المتوسطة والطويلة الأجل، بما في ذلك السياحة الساحلية والبحرية المستدامة، وكفرصة لمزيد من الدعم للنمو المرن والمستدام والشامل على المستوى المحلي؛

شراكات أقوى لأصحاب المصلحة في البحر الأبيض المتوسط، مع دور معزز للنساء والشباب

38. حث جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الرئيسية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والكيانات العامة والخاصة والمجتمع المدني، على تكثيف مشاركتهم في تحقيق منطقة متوسط صحية ومرنة مناخيًا ومزدهرة، حيث لا يتخلف أحد عن الركب وحيث يتم تمكين النساء والشباب بالمعرفة والمهارات والفرص ذات الصلة للمشاركة والمساهمة بنشاط؛

39. دعم المزيد من دمج الدور المحوري لمشاركة المرأة والشباب في عمليات ومشاريع خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - اتفاقية برشلونة وتمكينهم كقادة في قطاعات الاقتصاد الأزرق المستدام، والعمل المناخي، والحفاظ على البيئة البحرية والساحلية من خلال تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعاون بين الأجيال، والمبادرات التي يقودها الشباب مثل Youth4Climate، ومن خلال المبادرات الرائدة ذات الصلة للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2026-2035؛

40. التأكيد على أن احتياجات التكيف في حوض البحر الأبيض المتوسط لدينا ترتفع بوتيرة مقلقة أسرع من الموارد المتاحة، مدفوعة بتصاعد الآثار المناخية، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة الضغط على المجتمعات الساحلية والنظم البيئية والدعوة إلى زيادة كبيرة في التمويل المتاح للتكيف، لا سيما الموارد القائمة على المنح والميسرة، بما يتماشى مع خطط التكيف الوطنية والاستراتيجيات طويلة الأجل، المصممة خصيصًا لمعالجة الأمن المائي، والتكيف الساحلي، وقدرة النظم الغذائية على التحمل، وفقدان التنوع البيولوجي الناتج عن تغير المناخ؛

41. ندعو المؤسسات المالية إلى مطابقة أولوياتها ودعمها لاحتياجات الأطراف المتعاقدة في تلبية المعايير البيئية العالية والتنمية المستدامة بما يتماشى مع الأهداف والالتزامات بموجب اتفاقية خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط - اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وفي تسريع تنفيذها، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة من 2026 إلى 2035؛

42. التعبير عن تصميمنا على تعزيز التعاون والتآزر مع الجهات الفاعلة والمبادرات الإقليمية والعالمية الأخرى بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام بما في ذلك الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، والمنظمة البحرية الدولية، والمجلس العام لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط (GFCM)، وخطة العمل من أجل نموذج للبحر الأبيض المتوسط (PAMEx)، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)، وشراكة البحر الأبيض المتوسط الأزرق، والاقتصاد الأزرق المستدام في غرب البحر الأبيض المتوسط (WestMED)، بالإضافة إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني (EUSAIR)، وصندوق البحر الأبيض المتوسط، ومبادرة موناكو الزرقاء؛

الاستفادة من 50 عامًا من الإنجازات للاستثمار في المستقبل

43. التأكيد على دور نظام خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - اتفاقية برشلونة للبيئة كمحفز للتغيير التحويلي، قادر على توجيه العمل الجماعي لضمان استمرار البحر الأبيض المتوسط في توفير سبل العيش والأمن الغذائي والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية، مع المساهمة بشكل مباشر في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها؛

44. الإعراب عن التقدير الصادق للبلدان الأربعة الرائدة على النحو الذي حدده مؤتمر الأطراف الثالث والعشرون، سلوفينيا وفرنسا ومصر وإسبانيا، على التنظيم الناجح للحدث الرفيع المستوى للذكرى السنوية الخمسين/ الثلاثين التي عقدت في 10 يونيو/حزيران 2025، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات، في نيس، فرنسا؛

45. الاحتفال بفخر بالذكرى السنوية الخمسين/ الثلاثين، وإدراكًا لدخول الدورة الجديدة من تنفيذها، والالتزام بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل لخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2026-2035 مع رؤية متجددة لتوسيع نطاق المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والمواءمة الكاملة مع الجهود العالمية بشأن جدول أعمال المحيطات، حيث يواصل نظام اتفاقية برشلونة التابعة خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المساهمة كمرشح أمامي؛

46. الإعراب عن الامتنان للحكومة المصرية على كرم ضيافتها خلال الاجتماع الرابع والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.